نظرا لما لذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي والأميركي

«الوطني»: العالم بحاجة إلى تراجع الدولار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه بعد بلوغ الدولار أعلى مستوى له في ديسمبر عند 100,17، فقد بلغ أعلى مستوى له مقابل السلع والأسهم لاحقا في فبراير 2016.

وأفاد التقرير بان البنوك المركزية العالمية أدركت حينها أن تراجع الدولار قد يكون على الأرجح أفضل من أجل خفض المخاطر العالمية، خاصة أن الصين تحولت إلى سلة يسيطر عليها الدولار بشكل رئيسي لتقييم اليوان. وهكذا، فقد تدخلوا. ورغم أن هذا التدخل لم يكن بشكل منسق، الا انهم نجحوا في تحقيق هدوء وسط التقلب المتفجر في فبراير. وسواء كان ذلك من خلال تأجيل المجلس الفدرالي لرفع أسعار فائدته، أو من خلال بدء البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان بإدخال أسعار فائدة سلبية، فقد نجحوا في إزالة تفادي المخاطر، الأمر الذي أدى إلى خفض التقلبات واستقرار الأسواق.

وبين التقرير انه منذ فبراير، فقد بدأت الأسواق بالارتفاع وخسر الدولار 7٪ تقريبا. ورغم كل الجهود، فقد يستمر المستثمرون بالتشكيك بالانتعاش مع عدم توفير المؤشرات الاقتصادية العالمية الوضوح المطلوب للعودة إلى الموقع السابق.

واشار التقرير الى مواجهة المؤسسات الأميركية تراجعا أرباحها، مع معاناة الصادرات بسبب ارتفاع الدولار وتقلقل الطلب العالمي. وكان النمو أيضا متباطئا بسبب الصعوبات التي تواجهها الشركات في التوسع على خلفية ارتفاع المخزونات. ولذلك خفضت الشركات من المصروفات الرأسمالية، خاصة في قطاع السلع المتعثر. وإذا ما استمر الدولار بالتراجع، فسيكون لذلك على الأرجح تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي والأميركي، إذ يبدو أنه الحل الوحيد للعالم في هذا الوقت. وبالنسبة لمجلس الاحتياط الفدرالي، فإن ذلك يعني أن السياسة النقدية ستستمر بشكل حذر جدا فيما خص وتيرة تطبيع السياسة، وهكذا، لا يزال المستثمرون غير مقتنعين بأن المجلس الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة في يونيو أو في واقع الأمر، في أي وقت خلال السنة، وما زالت توقعات الأسواق لاحتمالات رفع أسعار الفائدة حتى بداية 2017 هي 50٪.

وقال التقرير إنه بموازاة ذلك، فقد بلغ اليورو أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر عند 1,1616، والين 105,55، ويبقى عماد الاقتصادين الياباني والأوروبي هو الصادرات، ولكن تظهر آخر البيانات الاقتصادية اليابانية أن توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الياباني هو ضعيف جدا ويبلغ 1,2٪، فيما يبقى معدل تضخم منطقة اليورو سلبيا عند ـ0,2٪. ولذلك، فإن الوقت ليس مناسبا لتقييد السياسة النقدية، وعلى الأخص رفع العملة، وأكبر برهان هو في اليابان، حيث ساء الوضع.

وانخفض مؤشر نيكاي بنسبة 10٪ تقريبا منذ بدء أسعار الفائدة السلبية، فيما ارتفع الين بقوة.

وأشار التقرير إلى انه ما لم يبدأ العالم بإظهار إشارات تدل على الاستقرار ونبدأ في رؤية نمو مجددا، فانه من الأرجح أن يبقى المستثمرون في وضع متقلب. ومع اقتراب الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوتر السياسي في أوروبا من جميع الاتجاهات، والجو الانكماشي المستمر، وارتفاع اليورو والين، فإن تحسن الأوضاع المالية في أميركا مع رسالة واضحة من المجلس الفيدرالي بأنه لن يرفع أسعار الفائدة، هو وحده ما سيهدئ المستثمرين الآن.

وحول أسعار العملات، قالت التقرير إن أسواق العملات تبقى متقلبة، حيث أنهى الدولار الأسبوع الماضي مرتفعا بنسبة 2٪ تقريبا عند مستوى 93,88. وفي أسبوع تداول قصير، تراجع اليورو بعد أن بدأ أسبوعه قريبا من أعلى مستوى له عند 1,1616، وأنهى الأسبوع قريبا من أدنى مستوى له عند 1,1404، وبموازاة ذلك، يبقى الجنيه الإسترليني متقلبا مع اقترابنا من الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومع استمرار التقلب المزاجي في هذا الأمر، بلغ الجنيه أعلى مستوى له عند 1,4770، لينهي الأسبوع عند 1,4427 مقابل الدولار.

وتطرق التقرير إلى تصريحات رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي الذ قال: «إن التقلبات الحادة في سعر صرف الين لم تكن مرغوبة، وإن اليابان سترد على الوضع بحسب الحاجة» ولكن الأسواق لم تتفاعل مع الأنباء، واستمر التداول بالين قريبا من أعلى مستوى شهدناه مؤخرا عند 105,55. وأنهى الين الأسبوع عند 107,12.

ارتفاع الأسواق العالمية منذ فبراير الماضي.. والدولار يخسر 7٪ وفي الصورة متعاملان يتابعان الأسعار في بورصة نيويورك (رويترز)

التحفيز الصيني يفضي إلى نتائج قصيرة المدى

لفت تقرير الوطني إلى انه بعد إصدار المؤشر الرسمي الحكومي لمديري الشراء للتصنيع الذي أظهر تراجعا من 50,2 في مارس إلى 50,1 في أبريل، تراجع مؤشر كايكسين الصيني لمديري الشراء للتصنيع من 49,7 في مارس إلى 49,4 في أبريل. وتشير البيانات إلى أن الاقتصاد الصيني فقد زخمه مجددا في أبريل بعد أن بدا وكأنه تحسن في نهاية الربع الأول.وكان مؤشر مديري الشراء للخدمات أفضل في أبريل بعد أن تراجع من 52,2 في مارس إلى 51,8، إذ ازدادت الأعمال الجديدة بأسرع وتيرة لها منذ يناير.

أعضاء «الفيدرالي» يحاولون إبقاء اجتماع يونيو «حيا»

تطرق تقرير «الوطني» إلى تصريحات رئيس احتياط أتلانتا، دينيس لوكهارت، والذي قال:«إن المجلس الفيدرالي لن يدعم منحنى التضخم وإن لديه خيارات بشأن توقيت رفع أسعار الفائدة». وقال في خطابه إن البيانات الاقتصادية القادمة ستشكل العامل الرئيس في قراره بشأن رفع أسعار الفائدة. وذكر أيضا أنه لا توجد مخاطر حاليا إلى أن الاقتصاد لا ينمو بسرعة كبيرة. وكانت نظرة رئيس احتياط سان فرانسيسكو جون ويليامز «متفائلة» حيال مستقبل الاقتصاد الأميركي، مع انخفاض البطالة وانتعاش النمو وارتفاع التضخم، ما يتيح للبنك المركزي الأميركي رفع أسعار الفائدة تدريجيا. وقال ويليامز «أتوقع أن نرفع أسعار الفائدة تدريجيا في السنتين القادمتين بسبب قوة سوق العمل حيث أرى ارتفاع التضخم». وقال أيضا إنه لا يوافق مع سيناريوهات فائدة سلبية للاقتصاد ولا يأخذ «إشارات قوية» من معدل النمو البالغ 0,5٪ في الربع الأول. وقال إن بيانات الناتج المحلي الإجمالي كانت محرفة بسبب العوامل الموسمية وإن النمو كان فعليا أقرب إلى معدل سنوي نسبته 2٪.

وأشار التقرير إلى انه رغم محاولة أعضاء المجلس الفيدرالي إبقاء قرار يونيو حيا، فإن الأسواق تستمر بالتسعير آخذة بالاعتبار احتمال رفع أسعار الفائدة في الاجتماع القادم. وفي الوقت الحالي، فإن احتمال رفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس الشهر القادم هو بنسبة منخفضة مقدارها 10٪، وأدنى نسبة منذ أشهر. وبالفعل، فإن احتمال رفع الأسعار في ديسمبر هو أقل من 50٪.

مبيعات التجزئة الأوروبية تبدأ بالتراجع

قال تقرير الوطني انه تم خفض مؤشر مديري الشراء النهائي للخدمات في أوروبا بمقدار متواضع جدا بلغ 0,1 نقطة ليصل إلى 53,1، ولم يتغير المؤشر المركب فعليا عن الشهرين السابقين، وسجل 53,0. ورأينا خفضا هامشيا في مؤشر خدمات ألمانيا وفرنسا، فيما شكلت إيطاليا المفاجأة الإيجابية مع تسجيل مؤشرها للخدمات 52,1 مقابل توقعات بلغت 51,9.

الدولار يرتفع أمام الدينار ليسجل 301 فلس

كونا: ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار أمس ليسجل 0,301 دينار بينما انخفض صرف اليورو إلى 0,343 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض إلى 0,434 دينار والفرنك السويسري إلى 0,309 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,002 دينار.

واستمر الدولار الأميركي في الارتفاع مقابل العملات الرئيسية خلال تداولات نهاية الأسبوع الماضي رغم البيانات الضعيفة التي صدرت أخيرا عن الاقتصاد الأميركي.

«كافيو»: الاقتصاد العالمي لايزال عند أدنى مستوياته في 40 شهرا

تنشر «الأنباء» تقريرا خاصا أعده مدير مكتب التداول في شركة كافيو، نورس حافظ، حول نمو الاقتصاد العالمي الذي لا يزال قرب ادنى مستوياته في 40 شهرا، وفيما يلي أبرز التفاصيل:

شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسنا في شهر أبريل مقارنة بشهر مارس بشكل طفيف، إلا أنه لا يزال قرب أدنى مستويات في 40 شهر في ظل وتيرة نمو ضعيفة جدا للقطاع الصناعي العالمي قرب حافة الانكماش، مع ضعف نمو القطاع الخدمي مقارنة بمتوسط أداء الأعوام الثلاثة الماضية وفق مؤشر جي بي مورجان لمديري المشتريات.

ولا تزال الأسواق متخوفة من تراجع البيانات بشكل أكبر، حيث يبدو ذلك جليا عند النظر إلى مؤشرات الأسهم العالمية الكبرى فمؤشر جلوبال داو العالمي منخفض 12٪ من أعلى مستوى سجله في العام الماضي، وخلال نفس الفترة انخفض مؤشر ستوكس 600 الأوروبي 20٪، وانخفض مؤشر فوتسي 100 البريطاني 14٪، وانخفض مؤشر توبكس الياباني 23٪، ومؤشر شنغهاي الصيني 43٪، ومؤشر اس اند بي 500 الأميركي 3٪.

وبالمقابل فإن المعادن الثمينة لا تزال على ارتفاعات بسبب تلك المخاوف حيث بمقارنة أدنى مستويات سجلت لها في العام الماضي فإنها حاليا مرتفعة بنسبة جيدة حيث لا يزال الذهب مرتفعا 23٪ إلا أنه لم يتمكن من تجاوز مستوى مهم وهو أعلى سعر في عام 2015 عند 1306 دولارات للأونصة ولا تزال الفضة مرتفعة 28٪ خلال نفس الفترة إلا أنها أيضا لم تتجاوز بعد أعلى مستوى في عام 2015 عند 18,48 دولارا للأونصة.

وفيما يتعلق بما يسمى بعملات الملاذ الآمن والتي أصبحت عملات تمويل كون الفائدة عليها منخفضة بشكل استثنائي بعدما فرضت البنوك المركزية معدلات الفائدة السالبة عليها قد شهدت ارتفاعات بارزة أيضا فلا يزال الين مقابل الدولار الأميركي مرتفعا 15٪ والفرنك السويسري مرتفعا بنسبة 6٪ وأما اليورو فمرتفع 9٪.

وعلى الجانب الآخر، فلا يعتبر انخفاض الأسهم فقط هو المرآة للنشاط الاقتصادي الحالي بل أيضا قد يكون سببا لتفاقم تراجع النشاط الاقتصادي مستقبلا حيث عادة يؤثر انخفاض قيم الأصول سلبا على الإنفاق نتيجة تراجع قيم الاستثمارات. ومع استمرار عدم اليقين بشأن أداء الاقتصادات في الدول الناشئة كالصين والبرازيل وروسيا وتراجع نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الأول وتراجع أداء الاقتصاد البريطاني مؤخرا نتيجة قرب استفتاء البقاء بالاتحاد الأوروبي وضعف أداء الاقتصاد الياباني والأثر السلبي لانخفاض أسعار الطاقة على الدول والشركات التي تعتمد على إنتاجها كل ذلك يؤثر بشكل كبير على استمرارية حالة عدم اليقين وهو ما يجعل الاتجاه الحالي المتصاعد لتلك المخاوف مستمرا.

انخفاض الأسهم العالمية قد يكون سببا لتفاقم تراجع النشاط الاقتصادي العالمي مستقبلا

تراجع غالبية مؤشرات الأسهم العالمية الكبرى أبريل الماضي

المعادن الثمينة استغلت مخاوف الأسواق وارتفعت بمستويات مقبولة

شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)

شركة مساهمة كويتية (عامة)

إعلان تذكيري
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
شركة الاتصالات الكويتية

يسر مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية دعوتكم لحضور إجتماع الجمعية العامة (العادية) والذي سيعقد يوم الإثنين الموافق 16 / 05 / 2016 في تمام الساعة 11:30 صباحاً، في فندق الريجنسي - قاعة سهام، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة أدناه:

1. قبول استقالة بيت الزكاة من عضويته في مجلس إدارة الشركة.
2. إجراء إنتخابات تكميلية لإنتخاب عضو مجلس إدارة استكمالاً لإجراءات توفيق أوضاع الشركة وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال.

لذا، فعلى السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الإجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شرق- شارع الخليج العربي - برج أحمد- الدور الخامس - إدارة حفظ الاوراق المالية. مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعار التحويل الأصلي لاستلام بطاقات الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة.

مجلس الإدارة

VIVA

تذكير بموعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المؤجلة) لشركة بيان للاستثمار

بيان للاستثمار BAYAN INVESTMENT

يسر مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار ش.م.ك (عامة)، تذكير السادة المساهمين الكرام بموعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية - المؤجلة للشركة ، المقرر انعقادها يوم الثلاثاء الموافق 2016/5/17 في تمام الساعة 11:45 صباحا في مقر شركة بيان للاستثمار الكائن بالقبلة - شارع فهد السالم - مجمع سعاد التجاري - الدور 12، وبحضور ممثلي الجهات الرقابية، والمؤجلة من اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي عقدت بتاريخ 2016/04/28، بنسبة حضور بلغت 56.47%؛ وسوف يكون اجتماعها المؤجل صحيحا بنسبة حضور 51% وفقا لأحكام القانون؛ وذلك لاعتماد تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي للشركة والمتعلق بأغراض الشركة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - دولة الكويت - هاتف رقم 22464565 / 22464585، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعارات التحويل الأصلية وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق،

مجلس الإدارة

www.bayaninvest.com +965 1840000 @bayaninvest